E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

ملحق
العدد ٧١
Issue 71

تشرين الاول - تشرين الثاني - كانون الاول / ٢٠٢٢
Oct. - Nov. - Dec. / 2022

قضايا سياسية
العدد ٧١
٢٠٢٢

طبع في
الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الصين و إدارة الصراع في القارة الآسيوية منذ عام 2011 م.م إياد مالك عبد المجيد أ.م.د عبد القادر دندن	1_ 12
2	ادارة المخاطر في استراتيجية الامن القومي الامريكي في الشرق الاوسط الباحث جمعة عادل علي فيحان	13_27
3	المقومات الجغرافية والسكانية وتأثيرها في قوة روسيا الاتحادية الباحثة حنين إبراهيم عبدالله ا.م.د احسان عدنان عبدالله	28_36
4	التوجهات المصرية لصياغة دور جديد في منطقة شرق المتوسط دموع قاسم كريم أ.م.د باقر جواد كاظم	37_49
5	صنع السياسة العامة في العراق بعد العام 2005 الباحث داخل عبد الحمزه هنين أ. د. فراس عبد الكريم البياتي	50_ 65
6	حراك تشرين الاجتماعي في لبنان وأثاره على الاستقرار وهشاشة الدولة م. م . سالي سعد محمد أ.د. أحمد عبد الله ناهي	66 _ 75
7	مرتكزات القوة الناعمة الإيرانية علياء حميد خيون أ.م.د نور عبدالاله عجرش	76_84
8	التكنولوجيا الخضراء وأهمية اعتمادها كسياسة عامة في العراق م.م علي عبد الرزاق شنشول	85_ 96
9	الحوار الوطني وتحويل النزاع في السودان بعد عام 2022 م.م. مصطفى صادق عواد	97_114
10	المعايير الدولية للحكم الصالح د. محمد عامر حسن	115 _ 126
11	الاستراتيجية الصينية لتحقيق أمن الطاقة أ.م.د الاء طالب خلف الباحث: محمد عبدالعزيز مقداد	127_138
12	الارهاب السيبراني وأثره على الأمن القومي "العراق إنموذجاً" م.م قمر ثامر صبري	139_ 147
13	التوصيف الجيواستراتيجي لدول شبه القارة الهندية م.م. نسرين سمير جبار	148_ 161
14	انعكاسات تطوير القوى الكبرى لأجيال الحروب الجديدة على العلاقات الدولية م.م نظير سامي عبد الواحد أ.م.د. عباس سعدون رفعت	162_ 171
15	دوافع التوجه التركي أزاء منطقة المشرق العربي الباحثة: نهى مثنى نجم الدين أ.د. محمد ياس خضير	172_188
16	مكافحة الفساد وآليات معالجته في العراق م.م سارة عبد زاير	189_ 204
17	جهاز مكافحة الارهاب ودوره في تحقيق الامن المستدام ودور الاستراتيجية الوطنية في بناء السلام في العراق م.م ضحى فيصل علي	205_217

18	الرقابة على اللامركزية الادارية في العراق بعد عام 2003 م.م عفاف ظافر هادي	232_218
19	السلوك السياسي للجماعة الإسلامية في مصر بعد عام 2011 م.م علياء محمد طارش	250_233
20	التنمية السياسيَّة في العراق مابعد عام 2003 م. م. محمد مجيد حسين	267_251
21	تجربة اقليم كردستان العراق التنموية م.م أسامة محمد صاحب	277_268
22	معضلة الأمن في منطقة الشرق الأوسط " دراسة في مضامين مكافحة الارهاب " م. م ليث علاء خضير	297_278
23	تطور الحرب الروسية الاوكرانية و أنعكاساتها على القارة الافريقية (نماذج مختارة) م.م. مناسك عبد الوهاب حكمت	314_298
24	معادلات الامن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط والتوجه نحو السلام م.م نبأ إحسان شريف	330_315
25	تحديات المشاركة الانتخابية للمرأة في العراق بعد عام 2005 م.م نور مشتاق حسن	345_331
26	دور النظم الادارية في السياسة المحلية (دراسة حالة العراق) م. م. نور موفق عبد الغني	361_346
27	سياسة تركيا الخارجية في ليبيا وتحدياتها (2011_ 2021) م.م هبه حميد شمخي الكناني	381-262
28	أثر الثقافة السياسية للأحزاب الكردية على الهوية الوطنية وانعكاساتها على بناء الدولة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي 2003 م.م هدى عبد الحسين فياض	396-382
29	تطور الحروب واثرها على الامن الوطني للدول (الحرب الهجينة انموذجا) م.م. هناء رحيم زيدان	411-397
30	أثر الفساد السياسي على الأنتخابات بعد عام 2003 (أنتخابات 2021 أنموذجاً) م.م. هند احمد عبد	425-412
31	توحيد السياسات في المؤسسات الحكومية بعد العام (2014) في العراق (الذكاء الاصطناعي أنموذجاً) م.م. هند شاكر محمود	438-426
32	الصين ومستقبل الصراع في بحر الصين الجنوبي م.م حسين حسن عزيز أ.د هيثم كريم صيوان	455-439
33	الحزب الشيوعي الصيني في العصر الجديد م.م منار شاكر محمود	473-456

التنمية السياسيَّة في العراق مابعد عام 2003

Political Development in Iraq After 2003

م. م. محمد مجيد حسين*

Mohammed Majeed Hussein

الملخص:

ان هناك ضبابية في فهم الديمقراطيَّة التوافقيَّة في العراق وقد تحوَّلت إلى عنصر إرباك وسبب في الصراعات السياسيَّة، وعلى الرغم من ذلك، إلاَّ أنَّ هناك العديد من الخيارات المفتوحة أمام العراق للخروج من المأزق السياسي. إنَّ الاستقرار السياسي هو بداية للتطوّر والتنمية السياسيَّة وحتى الاقتصاديَّة ، والسبب يعود إلى التحوّل المفاجئ واللا تدريجي من نظام شمولي دكتاتوري إلى ديمقراطي يسيء للحقوق والحريات في المجتمع.

- **الكلمات المفتاحية : التنمية = التوافقية = السلطة = الأستقرار =**

- **Abstract:**

There is a blur in understanding the approach to consensual democracy in Iraq, and it has turned into an element of confusion and a cause of political conflicts. Despite that, there are many options open to Iraq to get out of the political impasse. Political stability is the beginning of political and even economic development, and the reason is due to the sudden and gradual transformation from a totalitarian, dictatorial regime to a democratic one that abuses rights and freedoms in society.

- **Key Words:** *development , compatibility , power , stability*

- **المقدمة:**

وضعت الأحزاب السياسيَّة الحاكمة جملة من الشروط والآليات الخاصة بتحقيق التنمية السياسية التي كان من بينها تأسيس نظام سياسي يقوم على روابط وعلاقات تختلف عن تلك التي كانت موجودة في العقود الماضية، ذلك أنَّها آمنت بأنَّ وجود نظام سياسي ديمقراطي تعدّدي هو الشرط الأساس لتحقيق الكرامة والحرية الإنسانية، والتي هي المؤشر الأوَّل على وجود تنمية إنسانية تطلق قدرات الإنسان

*كلية العلوم السياسية _ جامعة النهرين Mohamed.Majeed@nahrainuniv.edu.iq.

وإمكاناته لتحقيق المستويات والأبعاد الأخرى الخاصة بالتنمية السياسية والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة.

إنَّ الذي يعوق عملية الإصلاح السياسي في العراق هو انعدام وجود تنمية سياسيَّة حقيقيَّة فاعلة تتيح التفاعل للجميع، وتشجع على إحياء المبادرة، بغية شعور المواطن بجدوى عملية المراجعة وفاعلية الإصلاح السياسي؛ فصحيح أنَّ النخب الحاكمة تعلن عن وجود خطط للإصلاح السياسي، لكنه إصلاح في أروقة الحكومة وداخل مكاتبها البيروقراطية، وهو إصلاح جزئي لا يُقصد به سوى تلميع وجه الحكومة أو السلطة، وهكذا يفقد الإصلاح جدواه ومضمونه، لأنَّه لإنجاح أي آلية للتنمية السياسيَّة، يجب أنْ تجري آلية الإصلاح في جو من الجدية والشفافية وبواسطة جهاز يتمتع بالنزاهة، بينما على أرض الواقع تجري الأمور على شكل مختلف، فالنخب التي تجذَّرت في السلطة بشكلٍ فجّ احتكرت الجوانب السياسيَّة.

- **إشكالية البحث:**

أنَّ العملية السياسيَّة في العراق وما رافقها من عقبات عدة سواء أكانت على المستوى السياسي أم الاجتماعي أم الاقتصادي التي قامت عليها العملية السياسيَّة، أثّرت بصورة مباشرة على مسار التنمية في العراق. وبناءً على ما تقدَّم، تصعب الإجابة عن هذا الواقع، ما لم نبحث عن موضوع التنمية ومدى الرغبة لدى الماسكين بزمام السلطة، كذلك مدى النية للتخلص من الجهل والتخلف والنهوض بالمجتمع نحو الأمام. لذلك، اخترت دراسة هذا الموضوع انطلاقاً من الأسئلة التالية:

1_ماهي أزمات النظام السياسي في العراق ما بعد عام 2003؟

2_ماهي معوقات التنمية السياسيَّة في العراق بعد عام 2003؟

3_ماهي أبعاد التنمية السياسيَّة في العراق ما بعدعام 2003؟

- **أهمية البحث :**

تأتي أهمية الدراسة بما يمثله مفهوم التنمية من أهمية أساسية في هذه الحقبة المهمة من تاريخ العراق، خاصة بعد تغيير النظام السياسي في 9-4-2003، وما رافقها من تنامي النزعات الطائفية والقومية والعنصرية في المجتمع العراقي، لذلك برزت الحاجة إلى تعزيز التنمية السياسيَّة، وعليه أصبح من مسؤولية القوى العراقيَّة تحقيق التنمية السياسيَّة وتعزيز الوحدة الوطنية بين فئات المجتمع العراقي.

- **فرضية البحث:**

تتلخص الفرضية على أنَّ الاستئثار بالسلطة في العراق المعاصر ما بعد عام 2003، لم يقدّم جديداً من الأفكار والآليات أو تحقيق الأهداف التي ينشدها المجتمع العراقي في وضع أنظمة داخلية وبرامج سياسية وتنمويَّة رائدة ترقى للطموح، وإنَّما انشغل السياسيون في الاهتمام بالسلطة دون الالتفاف الجدّي إلى رسالة التنمية والتطوُّر السياسي والمجتمعي، ولم يتحقق إلاَّ القليل الذي جاء خجولاً فاقداً للجدية والمصداقية.

- **منهج البحث:**

يعتمد البحث على المدخل التاريخي الوصفي لتتبع عملية التنمية السياسية العراقية، والتحولات التي طرأت عليها منذ انبثاقها من النواحي التعريفيَّة، وتحديد الأصول الفكرية والتطبيقية لها. وكذلك سيتم الاعتماد على المنهج التحليلي للبحث في هذا الموضوع وكيفية الاستفادة منها في العراق.

- **هيكلية البحث:**

تنقسم الدراسة الى ثلاثة محاور أساسية مرتبطة بالتنمية السياسيَّة في العراق، الاول يوضح أزمات النظام السياسي في العراق ما بعد عام 2003 ، والثاني يشرح معوقات النظام السياسي العراقي مابعد عام 2003، اما المحور الثالث فيركز على أبعاد التنمية السياسيَّة في العراق ما بعدعام 2003، وصولا الى الخاتمة والتي تتضمن ما تمَّ التوصل إليه من نتائج، وبعض المقترحات المتواضعة.

اولاً: أزمات النظام السياسي في العراق ما بعد عام 2003

إن التنمية السياسية في العراق واجهت العديد من الازمات التي أثرت على الواقع السياسي الداخلي والخارجي، ممَّا أدى إلى خلق مستويات عديدة من الصعوبات للنظام السياسي في تجاوز أزمات التحديث وإشكالياته، وأوضحت على عدم قدرته على التكيف مع تلك الأزمات، وقد ولد ذلك حياة سياسيَّة غير واضحة المعالم مستندة على المحاصصة والهشاشة المؤسسية امتازت بعدم الاستقرار السياسي والجمود المؤسسي وضعف القدرة الاقتصاديَّة والسياسيَّة. فمنذ عام 2003 أقدم العراق على تشريع عملية تحديث شامل لمعظم البنى والمؤسسات، من أجل تحقيق تنمية سياسيَّة اقتصاديَّة اجتماعيَّة، وخلق نظام ديمقراطي ينقل الحياة السياسيَّة من إطارها الشكلي إلى ميدان الممارسة الحقيقيَّة، بما يساهم في بناء دولة المؤسسات الحديثة. إذ ان العراق منذ عام 2003 ولغاية الآن، لم يستطع تجاوز تلك العقبات المعرقلة للتنمية لاسيما السياسيَّة منها، حيث إنَّ العراق بدأ عام 2003 بالسَير نحو تطبيق نظام سياسي جديد يستند على الديمقراطيَّة والتعدديَّة، حيث شهدت التنمية السياسة عدة أزمات، منها هي الاتي:

1. تعطيل القرار السياسي

إنَّ في كلّ فترة توجد أزمة سياسيَّة تعرقل قراراً أو قانوناً أو نص منه، وللخروج من مأزق التعطيل والشلل في المؤسسة التشريعية تمرر التشريعات بأسلوب الصفقة الواحدة أو الملف الكامل، أي تنازل كلّ طرف عن معارضته للتشريع المؤيد من قبل الطرف الآخر في مقابل قبول الأطراف الأخرى بالتشريع المؤيد من قبله. فإنَّ التوافقات السياسيَّة لا تتم بسهولة وبوقت قصير، بل إنها تحتاج إلى مدة طويلة للوصول إلى تلك التوافقات، ما يؤدي إلى إشكالية في رسم السياسة العامة، لأنها تعطل القرار السياسي، ومن ثمّ تؤخر تشريع ذلك القانون الذي يؤثر على التنمية السياسيَّة في العراق[1].

2. التوافق السياسي

إنَّ التشريعات المهمة في البرلمان لا يصوت عليها ولا تُشرَّع إلاَّ بالاتفاق السياسي، وإنَّ جميع القوانين التي تُشرَّع في البرلمان هي بالاتفاق السياسي بين الأطراف السياسيَّة، تُعرض بعدها على النواب للتصويت عليها فيما بعد، أي إنَّ القرارات المهمة لا يتم على التصويت بالأغلبية، بل يتم عبر توافقات بين قادة الكتل واستجابة لمصالحها، والتصويت وفق الأغلبية في البرلمان يكون تصويتاً لاحقاً للتوافقات التي تتم خارج البرلمان. إنَّ الانتماء الطائفي والعرقي في غياب قانون الأحزاب السياسيَّة، يؤدّي إلى ثبات الكتل السياسيَّة وحصول قيادتها على أصوات الطوائف التي تنتمي لها ممَّا يفرغ الديمقراطيَّة من محتواها[2]. إنَّ البرلمان العراقي في الواقع أصبح خالقاً ومصدراً للأزمات السياسيَّة في العراق، بالإضافة إلى الهروب من التشريعات المهمة التي تعمل على تغيير القوى السياسيَّة المتحكمة كتعديل قانون الانتخابات وإقرار قانون الأحزاب وقانون حرية الوصول والحصول على المعلومات وقوانين الهيئات المستقلة وقانون جرائم المعلوماتية.

---

(1) سليم عبدالله الجبوري، وعباس وافي العامري، **معوقات التحول الديمقراطي في العراق**، (بغداد – العراق: المعهد العراقي لحوار الفكر، 2011 ، ص13).

(2) خالد حميد حنون، **قراءة في قانون إدارة الدولة العراقيَّة للمرحلة الانتقالية**، في كتاب: دراسات دستورية عراقيَّة حول موضوعات أساسية للدستور العراقي الجديد، (الولايات المتحدة الأميركية: كلية الحقوق، جامعة دي بول، 2005، ص77).

3.غياب الرقابة البرلمانية

إن الرقابة على أعمال الحكومة في العراق أدَّت إلى التوافقيَّة وحكومة الشراكة الوطنية وإلى غياب الدور الرقابي للبرلمان العراقي، حيث تحوّل في بعض الأحيان إلى واجهة للسلطة التنفيذية، وهو ما يعني أنَّ محاولة معالجة أزمة الحكم قد أفضى إلى الدخول في أزمة جديدة، مثل أزمة انتشار الفساد والترهل الإداري والبطالة التي بلغت بحسب إحصائيات عام 2009 ما يقارب 38% نتيجة غياب الرقابة البرلمانية التي تلاشت بفعل الأخذ بمبدأ الشراكة في الحكم، وكان من نتائج أزمة الفساد، تعطيل الحياة الاقتصاديَّة في العراق نتيجة تعطل الدور الرقابي، ممَّا نتج عن ذلك مظاهرات شعبية واحتجاجات، الأمر الذي ولَّد أزمة انعدام الثقة ما بين المواطن والحكومة، أو فقدان المواطن لثقته بالعملية السياسيَّة[1].

4. المحاصصة الطائفية

لم تبن عملية التوافق السياسي في العراق على أسس الإيمان بالديمقراطيَّة التوافقيَّة وشروطها وآليات عملها، وإنَّما على أساس الصفقات والمساومات والاتفاقيات سواء المُعلن منها أو غير المعلن ورسخت أسس المحاصصة، إنَّ المحاصصة الطائفية أصبحت واحدة من أدوات العمل السياسي، ممَّا جعل صناعة السياسة العامة في العراق متعثرة وعشوائية وغير مبرمجة، وإنَّما خاضعة للاجتهادات والممارسات الطائفية في ظل أجواء انعدام الثقة بين الكتل البرلمانية وغياب التوازن في توزيع الصلاحيات بين السلطات الثلاث[2].

5.غياب المعارضة السياسية

إنَّ عجز البرلمان العراقي عن أداء وظائفه يعود إلى سببين أولهما: الولاء الحزبي، فالأغلبية البرلمانية المسيطرة على الحكومة تحدّ من إرادة نوابها على انتقاد السياسة التنفيذية، فليس من المفيد لعضو الأغلبية التدقيق في أقرب حلفائه السياسيين إليه أو في حزبه الخاص. فضلاً عن ضغوطات تمارس من قيادات الأغلبية تحث الأعضاء على التزام الصمت، ممَّا أسهم بإضعاف دور البرلمان، وأيضاً شمول الحكومة على الكتل المنضوية كافة في البرلمان، تحت مسمى حكومة الشراكة الوطنية وإنهاء أي معارضة برلمانية.

وعلى الرغم من تمتع البرلمان بصلاحية الرقابة البرلمانية على أعمال الإدارة، إلاَّ أنَّ دورها مقيَّد غالباً بالإرادة الحزبيَّة السائدة في البرلمان التي تكون في أحيانٍ متوافقة مع إرادة الحكومة لو صادف أنَّها من الحزب نفسه، فتكون الحكومة الخصم والحكم، هنا يختفي دور الرقابة السياسيَّة ولا تحقق النتائج المرجوة لها من ذلك، وهو تقويم أداء الحكومة والحماية الكافية ضد تعسف الإدارة. لذلك فشرط التوافق أصبح آلية معطلة لعمل البرلمان ودوره الرقابي، الذي يعد صمام الأمان من تعسف السلطة التنفيذية في الدول الديمقراطيَّة، وذلك لأنَّ من أهم مميزات النظام الديمقراطي هو وجود المعارضة المشاركة في العمل السياسي من خلال البرلمان، وبهذا المعنى فإنَّ الجهة الرقابية على أعمال الحكومة تراقب وتنتقد أدائها وتعمل على تقويمه والتنبيه على مواطن الخلل، إلاَّ أنَّ نظام المحاصصة وعدم نضج الوعي السياسي لدى أعضاء مجلس النواب وافتقارهم إلى الخبرة والتجربة أفضى إلى ضعف الدور الرقابي للمجلس إزاء

---

(1) كوثر عباس الربيعي، **الانسحاب الأمريكي من العراق ومعادلة الأمن والسيادة، في: استراتيجية بناء الدولة في العراق بعد الانسحاب الأمريكي، (بغداد – العراق:** بيت الحكمة، 2011، ص12).

(2) أثير إدريس عبد الزهرة، **واقع بناء الدولة الديمقراطيَّة المدنية في العراق بعد عام 2003**. ، أطروحة دكتوراه، (بغداد – العراق: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسيَّة، 2006 ، ص22).

أعمال الحكومة، ممَّا انعكس بدوره بشكل سلبي على دور البرلمـان في حماية حقوق الأفراد وحرياتـهم[1].

إذ أن القوات الأميركية وعبر إدارتها المدنية بعد عام 2003، سيطرت على صنع القرار السياسي في العراق، عبر تسخيره خدمة لمصالحها، واتخذت قرارات لا زال لها أثر سلبي على المجتمع العراقي، وأسَّست لصنع قرار سياسي غير فعال أو معطل، عبر تأسيس العملية السياسيَّة على أسس طائفية وتوافقيَّة، يستخدم فيها كلّ مكون حقه في إيقاف القرار الذي يؤثر ويمس مصالحه، بالإضافة إلى تعطيل الدور الرقابي في البرلمان بسبب غياب المعارضة السياسيَّة لأنَّ الحكومة توافقيَّة تشارك فيها كلّ الجماعات الفائزة، حيث تتواجد هذه الجماعات في الحكومة وتتواجد في البرلمان، وإنَّ مصالحها في الحكومة تحجم من الدور الرقابي لها، وعلى هذا الأساس فمن غير الممكن أنْ تكون هذه الوظيفة فعالة بسبب ذلك، فالديمقراطيَّة ليست صندوق اقتراع فقط، بل لا بدّ أن يتلازم معها سلوك ونهج تؤطره الحرية، فهي قد تستغرق جيلاً أو اكثر.

ثانيا: معوقات التنمية السياسيَّة في العراق بعد عام 2003

دفع التغيير الذي حصل في العراق عام 2003 على بروز بوادر التحديث للمؤسسات السياسيَّة وفق معايير واتجاهات التنمية وممارسات العمل السياسي، وقد صاحب ذلك استجابة واعية وبوادر تعاون وتنسيق دولي من دول وهيئات ومؤسسات عالميَّة لتحقيق ذلك الهدف. وتم الشروع ببدء عملية تنمية سياسيَّة تهدف في بناء أسس العمل السياسي وتحديث آلياته وفتح آفاق مجتمع حديث يتميز بنظام ديمقراطي يتعدى أزمات المجتمع ومشكلاته[2]. غير أنَّ تلك التجربة واجهت جملة من التحديات المجتمعية إلى جانب التحديات الخارجيَّة، عرضت التجربة إلى الانتكاس رغم توفر بعض عناصر النجاح. من هنا سنتناول أهم التحديات التي عرقلت التنمية السياسيَّة الواقعية على المستوى الداخلي، والتي تبين التحديات الداخلية وفق مستويات عدة، رغم توفر مؤشرات مقوماتها التي تهيأت لها، وتتجسد أهم تلك التحديات بما يلي[3]:

1. التحدي السياسي للتنمية السياسيَّة في العراق بعد عام 2003

إن التنمية بصورة عامة هي عبارة عن عملية ديناميكية يسهم فيها كلّ أفراد المجتمع، تكون موجهة بموجب إدارة واعية تدرك الحاجات وذات أهداف وغايات محدودة، تهدف إلى خلق تغيرات هيكلية في البنى والمؤسسات السياسيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة للقضاء على التخلف السياسي، من خلال تغيير تلك المفاهيم والأطر التي تضمن صيرورة المجتمع وفقاً لمتطلبات الحياة المزدهرة، والارتقاء إلى التطوُّر في المجالات المجتمعية وفق نظام ديمقراطي يضمن مجموعة الآليات الكفيلة لتحقيق أهداف التنمية السياسيَّة. وبهذا الصدد سنتطرق إلى أهم التحديات التي تقف دون تحقيق التنمية السياسيَّة في العراق منذ عام 2003 وهي:

أ. بناء الدولة

إنَّ هدف تحقيق التنمية السياسيَّة يتمثل ببناء دولة عصرية يسودها التلاحم الوطني وتثبت وحدة المجتمع وتوحد المصالح المشتركة، حيث يعم الاستقرار من خلال توحيد الانتماءات عن طريق خلق

(1) نعمة العبادي، وعباس وافي العامري، **معوقات التحول الديمقراطي في العراق**، (بغداد – العراق: المعهد العراقي لحوار الفكر، 2011، ص35).

(2) فائز عزيز اسعد، **دراسة ناقدة لدستور جمهورية العراق**، (بغداد – العراق: دار البيتان للصحافة والنشر، 2005، ص41).

(3) عبد السلام البغدادي، "المجتمع المدني ودوره الفعلي في المسار الديمقراطي"، بحث منشور في **دورية المرصد الدولي**، العدد (2)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد - العراق، تشرين الثاني – كانون الأول 2006، ص3.

البنى والمؤسسات التي يشترك الجميع فيها، وتذليل الصعاب وتقديم الحلول لأزمات المجتمع السياسي واستقراره، إذ إنَّ التنمية عملية مستمرة تهدف إلى تحديث المجتمع السياسي. وبصورة عامة عملية التنمية السياسيَّة تساعد على إيجاد الشروط اللازمة لعملية التحديث الديمقراطي من خلال بناء هيكل سلطوي متطور ومتوازن يتجاوز آثار السلطات التقليدية وسماتها وصفاتها التي غدت لا تناسب البناء المؤسسي الحديث، وإنَّ وجود البنية المؤسسية للدولة سيؤدي حتماً إلى تعقيد هيكل الدولة وتعدد وتكامل مراكز اتخاذ القرار فيها، وهذا سوف يمنع عودة تلك البنى التقليدية والتسلطية التي عانى منها المجتمع سابقاً[1].

إنَّ العملية التكاملية لبناء الدولة يتمخض عنها تحولات جذرية في بنية وثقافة المجتمع، وإعادة هيكلة نظامه السياسي وفقاً لنموذج الدول العصرية عن طريق المؤسسات المستقرة الفاعلة وسمتها الأساسية هي الرفاهية الاقتصاديَّة التي ينعم بها وبخيراتها جميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن انتمائهم وأعراقهم، وإنَّما تجمعهم رابطة الدولة الواحدة التي يصان بها ومن خلالها كرامة كلّ فرد والحفاظ على حرياته الأساسية[2].

إنَّ أهم التحديات التي تواجه التنمية السياسيَّة هي إقامة نسق سياسي قادر على تعبئة موارد الدولة المادية والبشريَّة، من أجل الوصول إلى غايات التحديث المجتمعي والتعامل مع الإرهاصات التي تولدها التغيرات الاقتصاديَّة والسياسيَّة والاجتماعيَّة، والدولة التي تتمكن من مواجهة تلك التحديات خلال فترة معينة من الزمن هي الدولة التي تُوصف بأنَّها قد أنجزت تنمية سياسيَّة عصرية، وقد تواجه الدولة في سياق التنمية السياسيَّة أزمات كثيرة ترتكز على الشرعية والهوية والتوزيع والتغلغل والمشاركة والاندماج والتكامل، ويتطلب بناء الدولة مواجهة الأزمات التي تكون في غاية التعقيد حينما تتدافع جميعها على النظام السياسي. إذ إنَّ العلاقة بين تلك الأزمات متداخلة ومترابطة، فأزمة الهوية تتطلب العمل المشترك بين أعضاء المجتمع السياسي من أجل الوصول إلى غايات تكامل المصالح المشتركة وهي ترتبط بأزمة الشرعية التي تعني قبول تلك الغايات الذي يعمل من أجلها النظام السياسي، أما الاندماج فيعني كلّ ما يتعلق بمستوى التنظيم والتفاعل السياسي بين مختلف أفراد المجتمع، في حين تمثل أزمة المشاركة في مدى مشاركة الأفراد في العمل السياسي ووضع القرارات التي يستلزمها شرعية النظام السياسي[3].

إنَّ أهم التحديات السياسيَّة التي واجهت عملية التنمية السياسيَّة في العراق هي بناء الدولة بعد عام 2003، فقد أظهر احتلال العراق حالة من فقدان المؤسسات والهيئات في الدولة، الذي استوجب إعادة بناء المؤسسات وتقويتها لتكون قادرة على إنجاز وظائفها وقادرة على الاكتفاء الذاتي، ممَّا يعني أنَّ بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها.

تتطلب بناء الدولة في العراق بعد عام 2003 بناء المؤسسات والهيئات السياسيَّة والدستورية والقانونية، التي من خلالها يتم إعادة بناء الدولة والشروع بتنمية سياسيَّة ترمي إلى تطبيق نظام ديمقراطي يبنى على احترام القانون وفصل السلطات، ويكيف من خلال بنيته السياسيَّة والبيئة الاجتماعيَّة نحو بيئة حضارية، وإحداث نقلة في الأداء السياسي خاصة والمجتمعي عامة، كونها عامل مهم في منع تجذر الدكتاتورية

([1]) علي عباس مراد، "المشاركة السياسيَّة من منظور تنموي"، بحث منشور في **مجلة السياسة الدولية**، العدد5، تصدر عن كلية العلوم السياسيَّة في الجامعة المستنصرية، بغداد - العراق، 2006، ص78.

([2]) أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسيَّة رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث**، ط3، (الإسكندرية – مصر: الدار الجامعية، 2004 ، ص88).

([3]) عبد الوهاب حميد رشيد، **التحول الديمقراطي في العراق المواريث التاريخية والأسس الثقافيَّة والمحددات الخارجيَّة**، ط1، (بيروت – لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص137).

وقمع الحريات. وأصبحت عملية بناء الدولة في جوهرها بناء المؤسسات والأطر والأجهزة على وفق ترتيبات وقواعد قانونية منبثقة من الواقع الجديد الذي شهده العراق، للقيام بالوظائف التنموية للنظام من تكامل وولاء وتغلغل والتزام ومشاركة وشرعية وتوزيع، بهدف ردم الهوة التي كانت سائدة في حقبة النظام الدكتاتوري بين السلطة والشعب والوصول إلى الاستقرار السياسي الذي هو من مبتغيات التنمية السياسيَّة في مواجهة سلسلة المشاكل من خلال تنمية مؤسساتية تنظم سلوك الأفراد[1].

إنَّ التطوُّرات التي شهدتها البنى الدستورية والسياسيَّة للنظام السياسي في العراق، برهنت على عدم قدرتها الممارسة السياسيَّة، في الوقت الذي دلت عليه الممارسات اللاحقة من انتخابات ومشاركة وتشكيل حكومات دورية واختيار الممثلين في مجلس النواب عدم إمكانية المؤسسات في تنظيم الحياة السياسيَّة، رغم الاتفاق الظاهري لشرعية تلك المؤسسات والهيئات التي تحدّث عنها وزير الخارجيَّة العراقي آنذاك "هوشيار زيباري" أمام مجلس الأمن الدولي بتاريخ 2010/12/14، مبيناً أنَّ العراق ما زال يعاني من تحديات بناء دولة المؤسسات الحديثة[2].

ممَّا تقدَّم، يتبيَّن بأنَّ بناء الدولة في العراق بعد عام 2003 لم تهيئ الظروف السياسيَّة المناسبة لتحقيق تنمية سياسيَّة فعالة لها القدرة على تغيّر القيم السائدة في المجتمع، أي التحول السياسي نحو مجتمع ديمقراطي عصري يحقق اندماج وطني تجاه المشروع الديمقراطي ونبذ قيم التعصب الطائفي والفئوي وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع وتثبيت المواطنة وإعطاء قيمة وتقدير للإنجاز والكفاءة. لم يتم استبدال الانتماء الفرعي بالانتماء الوطني ولم يتم تجميع وإعادة ترميم الهوية العراقيَّة المفككة ومكوناتها الأساسية، حيث استمر مشهد العنف المجتمعي وسادت حالة عدم الاستقرار والضعف المؤسساتي وصراعها وظهور المؤسسات اللادولتية التي أضعفت قوة الدولة، وأثرت سلباً على التنسيق مع مكوناتها المختلفة، ممَّا جعل السلطة تفقد هيمنتها وسيطرتها على المجتمع، وفقدان الأمن والقدرة على حماية المواطنين من العنف[3].

ب. ضعف البناء المؤسسي

لقد أنشأت المؤسسات والهيئات بعد عام 2003 نظام ديمقراطي مستند على التوازن المؤسسي واحترام الحريات والحقوق، ويعد الدستور الركيزة الأساسية للحياة السياسيَّة والإطار المرجعي لعملية البناء الديمقراطي، من خلال طرح القيم والمبادئ الموضوعة لتطوير إدارة الحكم والنظام السياسي من خلال، إرساء القوانين العامة للمؤسسات المسؤولة عن تشريع وتنفيذ هذه القوانين التي تتناول علاقة الحاكم بالمحكوم، فقد بيَّن دستور عام 2005 شكل الدولة وبنية النظام السياسي وأسلوب تنظيم السلطات العامة من حيث التكوين والاختصاص والتوزيع وفق مبدأ الفصل بين السلطات، وتتمتع كلّ سلطة بصلاحيات واختصاصات مقيدة وأساسية ومستقلة في عملها وآلياتها في اتخاذ القرار، مع ضمان عدم الاستئثار بصلاحيات مطلقة في تنفيذ الوظائف المناطة بها، ورغم تلك الجوانب الإيجابية، إلاَّ أنَّ العمل به

([1]) علي دريول محمد، "بناء الدولة العراقيَّة بين المؤسساتية والشخصانية"، بحث منشور في **مجلة العلوم السياسيَّة**، العدد (34)، كلية العلوم السياسيَّة، جامعة بغداد، بغداد – العراق، كانون الثاني/يناير 2007، ص141.

([2]) رياض عزيز هادي، "العلاقة بين السلطات الثلاث والدستور العراقي"، بحث منشور في **مجلة العلوم السياسيَّة**، العدد 33، السنة (17)، تصدر عن جامعة بغداد، بغداد – العراق، تموز/يوليو 2006، ص4.

([3]) عبد الجبار أحمد عبد الله، **معوقات الديمقراطيَّة في العالم الثالث**، ط1، (عمان – الأردن: مكتبة الطليعة العلمية، 2013، ص42).

لم يخلو من بعض المخالفات الدستورية في بعض الهيئات وتجاوز للصلاحيات الممنوحة[1].

يعد الجانب المؤسسي هو أحد المستلزمات المهمة والضرورية في بناء التنمية السياسيَّة، ذلك بأنَّ جوهر النظام السياسي يتمثل في البنى والمؤسسات التي تشترك في إدارة عقل المواطن باستمرار على أنَّه عضو فعال في المجتمع، وبذلك تسهم في إخراجه من دائرة الانفرادية وتجعله يهتم بشؤون الدولة كلها. لذا يرتبط مفهوم التنمية السياسيَّة بالبنى والمؤسسات التي توجه الأنشطة والسلوكيات، إذ تعزز المؤسسات دور الفرد في المجتمع وتنمي قدراته في المشاركة في العملية السياسيَّة، حيث تتوقف قدرة البنى والمؤسسات الحكومية كتنظيمات في أداء وظيفة تأطير نشاطات القوى الاجتماعيَّة والسياسيَّة المختلفة بغية زجها في عملية التغيير على مدى نجاحها، وأدائها في صياغة تعريف متعلق بالمصلحة العامة التي سيستند عليها النظام السياسي والمجتمع في تعزيز مفهوم سياسة الإجماع، وأنْ يسود الاتفاق على الكيفية التي ستعمل بها تلك المؤسسات، لما يعتري الجسد السياسي من مشاكل وأزمات بدأت تشهد تغيير في بنيانها الاجتماعي[2].

إنَّ تحقيق التنمية السياسيَّة تواجه جملة من الإشكاليات والتحديات، وهي مدى قدرة تلك المؤسسات على التأقلم مع المطالب المتغيرة التي تعبر عن مجتمع متغير وقوى سياسيَّة صاعدة وتكفل استمرارها، وبروز بعض مطالب الاحتجاج والتطوُّرات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة بوصفها نتاجاً لعملية التغيير. وهذا ناتج من اعتبار المؤسسات السياسيَّة عاملاً أساسياً لبناء الدولة الديمقراطيَّة، إذ إنَّها تعطيها صفة وطابع الديناميكية، وتمكّنها من أداء وظائفها وتجعلها دولة مستقرة تحظى بشرعية من خلال المؤسسات الفعالة التي تساعد في كسب دعم المواطنين وتأييدهم لها في مجمل العمليات السياسيَّة. وفي هذا المجال، يتمحور التساؤل حول التحدي الذي واجه التنمية السياسيَّة من إجراء عمل وإسهام المؤسسات السياسيَّة التي بنيت في العراق بعد عام2003 لتأطير الحياة السياسيَّة، ومدى فاعليتها في تكييف البيئة الاجتماعيَّة لأحداث تنمية سياسيَّة واقعية تتعدى من خلالها أزمات المجتمع[3].

إنّ تدهور عمل المؤسسات وعدم قابليتها على تمثيل الإرادة الشعبية وعدم استطاعتها أنْ تكون مستودعاً لحفظ الاستقرار للنظام السياسي والدولة واستمرار صراع الهوية، يمثل حالة انعدام الثقة وهو يمثل شلل للعملية السياسيَّة وإعاقة لتطورها. لذا أُريد للنظام السياسي المؤسساتي في العراق أنْ يكون الأساس لبناء نظام ديمقراطي تعددي، غير أنَّ الاستناد إلى المحاصصة في المؤسسات والهيئات والمناصب الحكومية والتمسك بالصراع العرقي والطائفي وما تطرحه الأجندات الحزبيَّة والإملاءات الخارجيَّة، شجعت على خلق صراع بدلاً من غرز الثقة بين مكونات الشعب العراقي، الذي بات يهدد التعايش السلمي والاستقرار والأمن في العراق. إنَّ وجود المؤسسات يشكّل مجرد هياكل ليس لها تأثير فعال في تحديد أزمات ومشاكل المجتمع، ووفقاً للدستور والقوانين المهيئة لعمل تلك المؤسسات، فهذا يعرقل مسار التنمية ويعوق عملها، حيث لا تتماشى المؤسسات مع متطلبات وحاجات الأفراد المتغيرة وبهذا يحصل العجز في تنفيذ مهام إنجاز الوظائف[4].

وبذلك، شكّل التحدي الأساسي الثاني للتنمية السياسيَّة في العراق بعد عام 2003 مسألتين تتعلق بالجانب

---

(1) ثامر كامل محمد، **النظم السياسيَّة الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة**، ط1، (عمان – الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص134).

(2) عمر جمعة عمران، **إشكالية البنية السياسيَّة للنظم الجمهورية في المنطقة العربية**، ط1، (عمان – الأردن: دار الجنان، 2013، ص80 – 89).

(3) عبد الجبار أحمد عبد الله، **معوقات الديمقراطيَّة في العالم الثالث**، المرجع السابق، ص63.

(4) المرجع نفسه، ص64.

المؤسسي:

(1) سيادة التركيب التنظيمي المرتبك في بناء المؤسسات.

(2) تنازع السلطات وضعف العمل الجماعي[1].

ج. واقع ومشكلات الاستقرار السياسي

إنَّ عدم الاستقرار السياسي سيؤدي ذلك إلى أضعاف النظام السياسي، ممَّا يترتب على ذلك آثار سلبية على الواقع المعيشي لأفراد المجتمع ولعل أهم مؤشرات الاستقرار السياسي تتمثَّل بما يلي:

(1) التداول السلمي للسلطة.

(2) غياب العنف المجتمعي.

(3) استجابة الحكومات للضغوطات والمطالب المختلفة لأفراد المجتمع.

(4) الالتزام بالقواعد القانونية العامة.

(5) إعلاء قيمة العدالة الاجتماعيَّة بوصفها مبدأ حاكم لسياسة الدولة في المجالات كافة.

(6) تجانس الثقافة السياسيَّة بين النخبة وباقي أفراد المجتمع.

(7) قدرة النظام السياسي على تحقيق الاندماج وحماية أفراد المجتمع كافة.

تسعى التنمية السياسيَّة إلى بناء نظام سياسي ديمقراطي مستقر وتحديث البنى السياسيَّة من خلال إيجاد الشروط والظروف الملائمة للتطور الديمقراطي والقضاء على بقايا السلطات التقليدية بخصائصها التي لا تتناسب مع البناء الجديد، فإنَّها تتطلَّب مواجهة مستمرة لما يهدد الاستقرار السياسي للبلد التي تشكلها تلك السلطات التقليدية التي تؤثر سلباً في ميول واتجاهات الأفراد نحو عملية التنمية السياسيَّة[2].

إنَّ التجربة التنموية السياسيَّة في العراق تشير إلى أنَّها ما زالت مقيَّدة بسياسة التوافق بين مختلف القوى والأطراف السياسيَّة، التي أسهمت في تعميق الهوة بين أفراد المجتمع لعدم اعتماد مبدأ الهوية الوطنية الجامعة واتباع مبدأ الهوية الفرعية والمصلحة الفردية والولاء الضيق، فإنَّ تردّي الوضع الأمني والاقتصادي والسياسي والاجتماعي وضعف النضج السياسي والوعي الفكري للقوى السياسيَّة وتردي الخدمات وتفشي الفساد بشكل كبير في مؤسسات الدولة وانتشار البطالة، جعلت الجماهير تفقد الثقة والمصداقية بالنظام السياسي القائم، وبالتالي شهدت الحياة السياسيَّة حالة من عدم الاستقرار والضياع السياسي الملازم لهذه الحالة، التي أصبحت تشكل تحدي واقعي يمنع تحقيق تنمية سياسيَّة تمارس دورها البنيوي[3].

قد يكون الحل الأمثل لعديد من البلدان التي تعاني انقسامات مذهبية وطائفية أن تتجه نحو الديمقراطيَّة التوافقيَّة، والعراق أحد تلك البلدان الذي يتميز بتنوعه الاثني والمذهبي والطائفي، وقد يعاني مجتمعه من صعوبة حفظ وصون وحدته الوطنية، خاصة عندما تكون لكلّ جماعة أثنية أو مذهبية أو طائفية مطالب

([1]) جابر حبيب جابر، "صراع الدولة والهوية في العراق، إشكالية التحول الديمقراطي في العراق"، ، بحوث **الندوة العلمية**، كلية العلوم السياسيَّة جامعة بغداد، بغداد - العراق، 2009، ص22.

([2]) رعد عبد الجليل علي، "الجمود المؤسسي وأثره في فشل التنمية السياسيَّة"، بحث منشور في **مجلة كلية القانون والعلوم السياسيَّة**، جامعة صلاح الدين، بغداد – العراق، 2011، ص99.

([3]) ريتشارد هيجوت ، **نظرية التنمية السياسيَّة**، ترجمة: حمدي عبد الرحمن، ط1، (عمان – الأردن: مطبعة الجامعة الأردنية، 2000، ص50).

معيّنة معبّر عنها سياسياً، فكثرة هذه المطالب تؤدي إلى تنازع فيما بينهم خوفاً على حقوقهم الخاصة، وعند ذلك يشعر الفرد نتيجة النزاع بهويتين، الأولى هوية نابعة من انتمائه الديني أو المذهبي أو القومي، والثانية هوية نابعة من انتماءه السياسي إلى الوطن الذي يحمل الهوية الوطنية[1]. فعندما تتنافس هاتان الهويتان في أوضاع حرجة سياسيَّة واجتماعيَّة، تطغى في الغالب الهوية الخاصة ذات الطبيعة الضيقة على الهوية الوطنية، وفي هذه الحالة تُطرح الديمقراطيَّة التوافقيَّة لضمان حقوق الجماعات كافة كما في العراق[2]. ولكن هذه الديمقراطيَّة تحوي العديد من المطالبات التي يتطلب تبنيها وجود نخبة مختلفة الهوية، إذ إنَّ هذا يشكل تحدياً حقيقياً في إنجاز تنمية سياسيَّة تهدف إلى تجاوز إشكاليات وأزمات المجتمع والدولة وحالة عدم الاستقرار السياسي مثلما تشهده الحياة السياسيَّة في العراق.

2. التحدي الاقتصادي للتنمية السياسيَّة في العراق بعد عام 2003

تُعرّف التنمية السياسيَّة على أنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب هدفها تحقيق مستوى من التطوُّر في مجالات الحياة كافة، لأجل الوصول إلى مرحلة الانخراط بالدولة من خلال امتلاك القدرة على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشريَّة، ولإحداث تغيرات جوهرية تهدف لرفع مستوى المعيشة والتخلص من كلّ أشكال التخلف وتحقيق العدالة في توزيع الموارد وتحسين الدخل القومي، أي تحقيق تنمية سياسيَّة حقيقيَّة ومتواصلة وشاملة رغم اهتمامها وارتباطها بالدرجة الأساس ببناء المؤسسات والبنى التي توسع قاعدة المشاركة وتتعدى أزمات وإشكاليات المجتمع وتحسين متوسط دخل الفرد وتنمية القدرات وتعبئة الموارد بأسلوب علمي وحديث، تهدف إلى الوقوف أمام كلّ ما يعيق الوصول إلى حياة سياسيَّة مستقرة[3].

أ. الأبعاد الاقتصادية في التنمية السياسية بعد عام 2003

تشكّل الأبعاد الاقتصاديَّة أحد مدلولات التنمية السياسيَّة، وتجعل البحث في آثار الجوانب الاقتصاديَّة وتحدياتها على عملية التنمية السياسيَّة في العراق منذ عام 2003 من الأمور المسلم بها، وهذا خلق جملة من المشاكل والأزمات والتحديات على سَير التنمية السياسيَّة التي سيؤدي إلى تقييد التجربة الديمقراطيَّة، ولذلك ثبت في الدستور الدائم لعام 2005 بتحديث البنية الاقتصاديَّة وإعادة هيكلته، فالمادة (22) نصت على: "العمل حق لكلّ العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة"، [4] إنَّ تلك الأسس الدستورية أُريد بها إعادة بناء الاقتصاد العراقي واستثمار موارده الطبيعية لتحقيق تنمية شاملة، تهدف إلى تحقيق تقدم نوعي في القطاعات الإنتاجية والاستثمارات لتحقيق أهداف اقتصاديَّة واجتماعيَّة. لكن المحاولات التي جرت وفق تلك الأسس لم تؤدِ إلى تحقيق النتائج المطلوبة نتيجة لظروف وعوامل كثيرة، لذا بقي

([1]) ياسين سعد محمد البكري، "إشكاليات الديمقراطيَّة التوافقيَّة وانعكاساتها على التجربة العراقيَّة"، بحث منشور في **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد (27)، كلية العلوم السياسيَّة، الجامعة المستنصرية، بغداد – العراق، نيسان/أبريل 2009، ص59.

([2]) مها جابر سلمان الربيعي، **النظام السياسي في العراق بحث في الديمقراطيَّة التوافقيَّة وإشكالياتها**، رسالة ماجستير، (بغداد – العراق: كلية العلوم السياسيَّة، جامعة النهرين، 2011، ص29).

([3]) ثناء فؤاد عبدالله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، ط2، (بيروت – لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص217).

([4]) علي خليفة الكواري، **نحو مفهوم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية، التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل، التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل**، (بيروت – لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984 ، ص71).

اقتصاد العراق عاجزاً وأسيراً لمشاكل متأصلة بالمجتمع أثرت بشكلٍ كامل على مسار التنمية السياسيَّة[1].

ب. التأثيرات الاقتصادية على التنمية السياسية بعد عام 2003

تشير الحالة الاقتصاديَّة للعراق إلى وجود مخاوف حقيقيَّة ترتبط بالتنمية، وتدل على ضعف وتدهور أوضاع التنمية الاقتصاديَّة على الرغم من وجود الموارد الطبيعية والإمكانات المادية والبشريَّة رغم ما يحتويه البلد من ثروات[2]، إذ تكشف مؤشرات التنمية عن تدهور كمي ونوعي في الخدمات الأساسية وتردّي الأمن والتعليم والصحة والبني التحتية والأوضاع الاقتصاديَّة. وتؤثر الاختلالات الاقتصاديَّة على سير التنمية السياسيَّة التي يمكن رصدها في جوانب عديدة[3]، حيث يعاني الاقتصاد العراقي من تدهور وتراجع دور القطاع الخاص وضعف قدرته التنافسية في السوق المحلي. علاوة على ذلك، انخفاض في قيمة العملة المحلية أمام الدولار الأمريكي وانتشار الفساد وظهور الإرهاب وارتفاع البطالة وقلة الصادرات، وهذا مؤشر بموجب إحصائيات وزارة التخطيط لسنة 2016، إذ تشير نسبة الفقر حوالي 33%، وأنَّ نسبة البطالة قد شكلت 27% للذكور، و43% للإناث مع ارتفاع في معدلات النمو السكاني بحدود 8%، وأنَّ نسبة 9% يعيشون في عشوائيات[4].

هنالك تحديات وإشكالات أسهمت في تعطيل عجلة التنمية، منها ضعف المؤسسات المالية والمصرفية في تعبئة الادخار لتنمية القطاعات الاقتصاديَّة مع تفشي ظاهرة هروب رؤوس الأموال الوطنية، وذلك لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بغية الاستفادة من العروض التي توفرها دول الجوار لرؤوس الأموال العراقيَّة مع ضعف البنى التحتية في مجال الخدمات العامة[5]، كلّ تلك المشاكل هي تحدي حقيقي للتنمية السياسيَّة بشكل مباشر وغير مباشر.

ثالثا: أبعاد التنمية السياسيَّة في العراق بعد عام 2003

إذ دخل العراق بأزمات سياسيَّة منها الحرب مع إيران التي استمرت ثمانية أعوام تكبَّد خلالها البلد خسائر فادحة في الأرواح، ودمار في البنية الاقتصاديَّة وضياع الفرص التنموية. وبعد انتهاء الحرب مع إيران قام العراق بغزو الكويت في آب عام1990[6]، تلتها قيام الولايات المتحدة بقصف العراق لأكثر من مرة، حتى تمّ الإعلان الحرب على العراق بصورة فعلية في 20 آذار عام 2003، وانتهت هذه الأزمات باحتلال العراق عام 2003 من قبل القوات الأميركية والقوات المتحالفة معها، ليتم الإعلان عن إسقاط

([1]) المواد 22، 25، 26 من **الدستور العراقي الدائم لسنة 2005**؛ وكذلك ينظر: **الدساتير العربية دراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية**، المعهد الدولي للقانون وحقوق الإنسان، ط1، (الولايات المتحدة الأميركية: مكتبة الحقوق بجامعة دي بول، 2005، ص632).

([2]) فارس كريم بريهي، "الاقتصاد العراقي فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصاديَّة والتنمية البشريَّة"، بحث منشور في **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصاديَّة الجامعة**، العدد السابع والعشرون، بغداد - العراق، 2011، ص23.

([3]) فلاح جاسم العامري، "أولويات سياسة الإصلاح الاقتصادي للحكومة القادمة"، مقال منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيينwww//http//iraqeconomists.net.2018/3/20 ، تاريخ الزيارة: 2015/7/9 بتاريخ:

([4]) الموقع الرسمي للجهاز المركزي للإحصاء/وزارة التخطيط www//http//cosit.gov.i، تاريخ الزيارة: 2018/3/20.

([5]) بسام محي خضير، **العدالة الاجتماعيَّة في العراق**، ط1، (بغداد – العراق: مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب الأردن والعراق، 2014، ص10).

([6]) محمود علي الداود، "السياسة الخارجيَّة والدبلوماسية العراقيَّة في عهد جديد"، بحث منشور في **مجلة الحكمة**، العدد39، بيت الحكمة، بغداد - العراق، نيسان/أبريل 2005، ص49.

النظام الحاكم في 9 نيسان عام 2003. إذ قامت الولايات المتحدة الأميركية باحتلال العراق خارقة بذلك كلّ المواثيق الدولية وأعراف ومبادئ القانون الدولي، وكان هذا العمل فردياً من خلال تحالف خارج نطاق الشرعية الدولية. استصدرت الولايات المتحدة بعدها قراراً من الأمم المتحدة ذي الرقم 1483 في 22 أيار 2003 لتضفي عليها الشرعية الدولية بإطارها الشكلي باحتلال الولايات المتحدة للعراق[1]، وبذلك حكمت الولايات المتحدة العراق بشكل مباشر عبر حاكمها العسكري "جي كارنر" (Jay Garner)، لتؤول السلطة بعد ذلك إلى السلطة المدنية للائتلاف برئاسة السفير الأميركي "بول بريمر"، وتمَّ بعد ذلك تأسيس مجلس الحكم المؤقت في العراق في 2004/3/8 الذي شرَّع قانون مؤقت جديد سرى مفعوله على مدى المرحلة المؤقتة، وسميت هذه الوثيقة بـ"قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية". ووفقاً لأحكامه، بدأت المرحلة الانتقالية اعتباراً من 30 حزيران 2004، والتي نصت بتشكيل الحكومة العراقيَّة على أساس الدستور، تشكَّلت على أثرها حكومة عراقيَّة على أساس التشاور بين مختلف مكونات المجتمع العراقي. وبعد الانتهاء من تشكيل الحكومة العراقيَّة الانتقالية، تمَّ إجراء انتخابات، وانتهت بتشكيل حكومة عراقيَّة شرعية على أساس أحكام الدستور العراقي الدائم[2].

1. أبرز مبادئ الدستور العراقي

من ضمن المبادئ الرئيسية للدستور العراقي هو حقوق الإنسان، حيث اعتبر أنَّ أي شخص يتمتع بالجنسية العراقيَّة يُعتبر مواطن عراقي، وحظر الدستور إسقاط الجنسية عن المواطن العراقي. ولأول مرة منح حق التمتع بمواطنة أخرى، وثبت الدستور مبدأ مساواة كافة العراقيين عند ممارسة حقوقهم بصرف النظر عن الجنس أو المعتقد أو القومية أو الأصل وكذلك مساواتهم أمام القانون. وحسب الدستور، فإنَّ النظام الفيدرالي يجب أنْ يستند على المبادئ الجغرافية والتاريخية، وليس على السمات القومية والعرقية أو الدينية. أي إنَّ الفيدرالية العراقيَّة برأي واضعي الدستور ينبغي أنْ تقوم فقط على المبادئ الجغرافية دون الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية القومية الموجودة في البلد، كما هو معمول به في أغلبية الفيدراليات المتطورة الأجنبية، وبالدرجة الأولى الولايات المتحدة الأمريكية، إنَّ هذه الفيدرالية القائمة على التقسيم الإداري هي من مميزات الدول الديمقراطيَّة المتطورة[3]. كما أكّد الدستور على مبدأ الرقابة المدنية على القوات المسلحة العراقيَّة وفقاً لأحكام الدستور، وحظر على الجيش التدخل بالحياة السياسيَّة. هذا يعني فصل الجيش عن السياسة، ومنع فرض رقابته على أي مجال من مجالات الحياة المدنية ومن انضمام أفراده للأحزاب السياسيَّة[4].

2. الديمقراطية التوافقية في العراق بعد عام 2003

إنَّ الديمقراطيَّة منهج وليست عقيدة شاملة، منهج لضبط السلطة في المجتمع ولاتخاذ القرارات العامة من الملزمين بها، أما مضمون هذه القرارات الديمقراطيَّة نفسها فإنَّه أمر يتوقف على اختيارات متخذي القرار الديمقراطي في ضوء الثابت من عقائدهم التي تنص عليها الدساتير في ظل الشرائع التي يلتزم بها المجتمع المعني والقيم الدينية والإنسانية التي يجلبها أفرادها، ويسعون على تجسيدها في نظامه الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي[5]. نظراً لارتباط الديمقراطيَّة بمختلف أوجه

([1]) محمود علي الداود، المرجع نفسه ، ص50.

([2]) مارينا سيرونفا، **التحولات الدستورية في العراق**، ترجمة: فالح العمراني، ط1، (بغداد – العراق: مكتبة عدنان، 2012، ص71).

([3]) المادة 2 من **قانون إدارة الدولة العراقيَّة للمرحلة الانتقالية لسنة 2014**.

([4]) جواد الهنداوي، **النظام السياسي على ضوء الدستور الاتحادي العراقي، دراسة تحليلية**، ط1، (بيروت – لبنان: دار الرافدين للطباعة والنشر، 2009، ص57).

([5]) هشام حكمت عبدالستار، **إشكالية الثقافة السياسيَّة في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه، (بغداد – العراق: كلية العلوم

الحياة وتأثيرها في العوامل الاقتصاديَّة والسياسيَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة، لذلك تنوعت الديمقراطيات في العالم وفقاً لمقتضيات الظروف الاجتماعيَّة والسياسيَّة والثقافيَّة للبلد. ولأنَّ العراق يعاني من حالة تفكك النسيج المجتمعي وفقدان الثقة بين مختلف القوى والأطراف السياسيَّة، فإنَّ الأخذ بمبدأ الديمقراطيَّة التوافقيَّة يبدو منطقياً، على أنْ يتم بصورة مرحلية مؤقتة من أجل توفير الضمانات الكافية لتبديد مخاوف الأقليات من توجهات الأكثرية[1].

إنَّ تطبيق التوافقيَّة خطوة على طريق خلق الأهداف الواحدة وتعزيز الانسجام الوطني، لذا ولدت وانبثقت الديمقراطيَّة التوافقيَّة في ظروف يسودها الانقسام المجتمعي والتباينات الإثنية والعرقية وضعف الوحدة الوطنية، وصعوبة الاستقرار السياسي وكسر ديمومته وتواتر موجات العنف الاجتماعي. ولكن بدأت تظهر العديد من الإشكاليات نتيجة للتطبيق الديمقراطيَّة التوافقيَّة في العراق التي بدأ يكون لها وجود ملموس وحقيقي في المجتمع العراقي[2]، ومن هذه الإشكاليات إشكالية بناء الهوية الوطنية والمواطنة، فبعد تطبيق التوافقيَّة بدأت تضعف الهوية الوطنية والمواطنة للفرد في المجتمع العراقي، وذلك لأنَّ الديمقراطيَّة التوافقيَّة هي ذات بناء واستقطاب مجتمعي عمودي، أي إنَّها تعمل على إحياء الروابط الأوّلية وتعظيمها على حساب الرابط الجمعي الوطني، فتضعف بذلك الهوية الوطنية والمواطنة، والإشكالية الثانية التي أفرزتها تجربة الديمقراطيَّة التوافقيَّة في العراق هي إشكالية تعطيل القرار السياسي في الدولة العراقيَّة، إذ إنَّ عملية التوافق في العراق سوف تعطل رسم السياسة العامة وتؤدي إلى محاصصة وتعطيل القرار السياسي.

3. أبرز المعايير الديمقراطية في العراق بعد عام 2003

أدخلت المعايير الديمقراطيَّة لحقوق الانتخابات لكلّ عراقي تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في القانون، حيث إنَّ التصويت أصبح حراً وعادلاً وتنافسياً ودورياً. ومنعت ممارسة التمييز ضد الناخبين على أي أساس كان، وأقر مبدأ الفصل بين السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية) بدقة، إذ تكون فروع كلّ سلطة منفصلة ومستقلة عن الأخرى.

إنَّ المعايير الديمقراطيَّة موجودة وفقاً للدستور والنظام العراقي الجديد، ولكن تفتقر لبعض أدواتها مثلاً مشروع الانتخابات (مشروع ديمقراطي مدني)، لكن أدواته الانتخابية غير مدنية (طائفية وقومية)، بمعنى أنَّ المشروع الديمقراطي في العراق متقدم، لكن أدواته متخلفة[3]. فقد شهد العراق مرحلة تطور سياسيَّة اجتماعيَّة، حيث تعزّزت الأسس القانونية لنظام الدولة الجديد خاصة بعد إقرار الدستور العراقي الجديد الدائم الذي باركته قوى اجتماعيَّة عديدة داخلية وخارجيَّة، وأصبح العراق دولة مستقلة ذات سيادة ونظام الحكم فيها جمهوري برلماني ديمقراطي اتحادي، وأقر الدستور مبدأ خضوع القوات المسلحة وأجهزة أمن البلاد للسلطة المدنية، وحظر عليهم التدخل بالشؤون السياسيَّة والمشاركة بتداول السلطة،

السياسيَّة، جامعة بغداد، 2003، ص35).

([1]) نصير نوري محمود، "مفاهيم الديمقراطيَّة في الممارسة العراقيَّة الديمقراطيَّة"، مركز البزاز للثقافة والرأي، **ندوة** أقامها مركز البزاز للثقافة والرأي، بغداد - العراق، 2004، ص12 – 13.

([2]) شاكر الأنباري، **الديمقراطيَّة التوافقيَّة مفهومها ونماذجها**، ط1، (بغداد – العراق: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2007، ص6).

([3]) محمد عبد صالح، "الديمقراطيَّة التوافقيَّة بين المحاصصة والمشروع الوطني"، بحث منشور في مجلة **شؤون عراقيَّة**، العدد العاشر، المجلد 2، (بغداد – العراق: مركز دراسات القانونية والسياسيَّة، جامعة النهرين، 2008، ص1.

وسمح للعسكريين المشاركة في الانتخابات بصفة ناخبين وليس مرشحين لمؤسسات نيابية[1].

أصبح العراق بلد يحظى بحرية الصحافة والاجتماع والتظاهر السلمي وحرية تأسيس الأحزاب السياسيَّة والانضمام لها ومنع إرغام أي شخص على الانضمام إلى أي منظمة سياسيَّة، ومنح الدستور للحكومة صلاحيات اعتيادية تتمتع بها حكومة أي دولة، إضافة لذلك أدخل مبدأ عدم مزج الوظائف، لذلك فإنَّ أي موظف حكومي يرشح نفسه لأي منصب مُنتخب[2]، عليه في البداية الاستقالة من المنصب الذي يشغله في الوقت الذي حدده الدستور، وهذا يعني أنَّه ولأوّل مرة في تاريخ التطوُّر الدستوري بالعراق غياب مبدأ مزج مناصب أعضاء قيادة الحكومة مع مناصب السلطة التشريعية المنتخب. وأقرَّ مبدأ المشاركة السياسيَّة. وإنَّ الهيئة العليا للانتخابات هي الجهة الوحيدة في الدولة العراقيَّة التي لها صلاحية وضع الأسس والقواعد المعتمدة في الانتخابات والاستفتاءات الاتحادية والإقليمية، كما أنَّها الجهة الوحيدة التي تشرف وتقوم بكل الإجراءات المتعلقة بالانتخابات بما فيها فرز النتائج وإعلانها، لذا هي واحدة من المؤسسات المهمة في الدولة العراقيَّة[3].

- **الخاتمة**

بالرغم من أنَّ الدستور العراقي الدائم تبنّى النظام البرلماني كنظام حكم، والذي يفترض أنْ يكون قائماً على قاعدة حكم الأغلبية السياسيَّة التي تحصل أكبر عدد من المقاعد في البرلمان، وهي التي تشكل الحكومة وتنتخب رئيس الجمهورية، إلاَّ أنَّ القاعدة التي بات معمول بها هي اعتماد مبدأ المحاصصة الطائفية في توزيع المناصب والأدوار. وعلى الرغم من أنَّ الدستور لم يشر إلى هذه الإجراءات ولم ينص عليها قانوناً، إلا أنها باتت عرفاً ملزماً في تشكيل الحكومات التي تعاقبت على السلطة في العراق بعد عام 2003، وهذا بدوره أدى إلى عدد من الإشكاليات أدت إلى عدم الاستقرار السياسي، كان من أبرزها خلق برلمان عاجز عن أداء مهامه الأساسية، والمتمثلة بالتشريع والرقابة مع انتشار الفساد الإداري والمالي، وغياب المعارضة السياسيَّة وأزمة عدم الثقة بين الكتل البرلمانية وأزمة تعطيل القرار السياسي واستقلاليته. وتأسيساً على ذلك، نعتقد أنَّ الديمقراطيَّة التوافقيَّة في العراق لم تُـنْـهِ حالة الاحتقان السياسي بين النخب السياسيَّة المعبّرة عن التنوع المجتمعي، إذ وجدنا أنَّ هذا الاحتقان أدى وسيستمر إذا ما استمر عليه الحال إلى تعطيل القرار السياسي، وتعطيل دور المؤسسات الدستورية في أدائها لمهامها المناطة بها بحسب الدستور. بناءً على ما تقدم، توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج والمقترحات.

- **النتائج**

1. ارتبط تراجع معدلات التنمية وبمختلف مستوياتها بتراجع مستوى القيادات الوطنية الحزبيَّة، التي كانت في معظمها قيادات تقليدية غير كفؤة عملت على التأسيس لمبدأ المحاصصة الطائفية والتوافق، من أجل اقتسام مغانم السلطة دون الالتفات إلى مطالب المجتمع واحتياجاته، بحيث غدت غير قادرة على قيادة مشروع تنموي وطني قادر على تلبية الاحتياجات الخاصة بالمواطن العراقي.

2. إنَّ العامل الخارجي أصبح متغيراً شديد الفاعلية في عرقلة التنمية السياسيَّة المتمثل بالإرادة الأجنبية ودور دول الجوار، ويعود ذلك إلى هشاشة الوضع الداخلي والهوية الوطنية بسبب فقدان إرادة التماسك بين القوى السياسيَّة العراقيَّة.

---

(1) زياد جهاد نهاد، "مفهوم الديمقراطيَّة والمجتمع المدني وفكر الأحزاب السياسيَّة العراقيَّة المعاصرة مفهومان للديمقراطيَّة"، سلسلة كتب الثقافة الديمقراطيَّة، العدد الخامس، السنة الأولى، دار الشؤون الثقافيَّة العامة، بغداد - العراق، آذار/مارس 2005، ص7.

(2) غانم جواد، **الشيعة والانتقال الديمقراطي**، ط1، (دمشق – سوريا: دار الحصاد، دمشق، 2011، ص158-159).

(3) محمد مالكي، "مستقبل الديمقراطيَّة التوافقيَّة في المغرب"، بحث منشور في **مجلة المستقبل العربي**، العدد (334)، السنة (29)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، 2006، ص96.

3. إنَّ فشل التنشئة السياسيَّة أضعف من قدرة النظام الحالي على تجاوز القيم التقليدية كالعشائرية والطائفية، فغياب وضعف البنى المؤسسية التي تنشئ وتحمي المواطنين سوف يجعلها تحتمي بالولاءات الضيقة كبديل لولاء الوطن، ممّا يؤثر ذلك في تنشئتهم الجديدة، وهو مغاير لأهداف التنمية السياسيَّة.

4. تتصف الأحزاب السياسيَّة العراقيَّة، بعدم تجذر الفكر الديمقراطي في حياتها الداخلية، فعلى الرغم من عملية التكيّف التي مارستها الأحزاب العراقيَّة معظمها مع المناخ السياسي الجديد، إلاّ أنها ستظل بعيدة نسبياً عن التوجه الديمقراطي، وذلك لعدم تماشي شروط الديمقراطيَّة مع حياتها الفكرية الداخلية.

5. إنَّ شيوع العلاقات التقليدية في القبيلة أو العشيرة والعلاقات الروحية الأبوية أسهمت في ضعف الثقافة الديمقراطيَّة في العراق، لأنَّ هذه العلاقات تعتمد على الحس الجماعي والتقليد، بينما الثقافة الديمقراطية تمنح الفرد الحرية والانعتاق من السلطة الحتمية للعلاقات التقليدية.

6. من غير الممكن الحدّ من الإرهاب من دون الاستقرار الأمني وتعزيز الجبهة الداخلية وضبط الحدود. حيث يجب وضع حلول لمشاكل البطالة والفقر في العراق التي لها آثاراً خطيـرة اقتصاديَّة واجتماعيَّة وسياسيَّة، والحدّ من معدلات الجريمة ومحاربة ظاهرة المخدرات والسرقة وانتشار الأمية .

- **المقترحات**

1 . وضع استراتيجية لمكافحة الفساد الإداري والمالي والسياسي، وتبنى مبدأ المحاسبة التي تعني خضوع جميع العاملين في مؤسسات الدولة بدءاً ممَّن يتولون المناصب العليا وانتهاءً بعموم الموظفين إلى الرقابة القانونية والإدارية والأخلاقية في حال مخالفتهم وسوء إدارتهم.

2. ضرورة توفر الإرادة السياسية لتحقيق التنمية لدى أصحاب القرار، وأنْ لا تقتصر على خطابات وخطط شكلية غير ذات جدوى، بل مقرونة بالقدرة الكامنة على إدارة كلّ مراحل التنمية مع وجود الأداء الفاعل على أرض الواقع، على أنْ يقترن ذلك بالمنظور الاستراتيجي.

3. إعادة صياغة منهجية التوافق السياسي، وإيضاح الرؤية الفلسفية للديمقراطيَّة التوافقيَّة بإطارها البراغماتي، وإعادة تصميم الدور الحكومي الاقتصادي من الهيمنة والاقتران بالنمط الريعي إلى أسلوب الشراكة مع القطاع الخاص في خلق النشاط الاقتصادي، عبر رؤية فلسفية وإطار قانوني وإجراءات واقعية.

4. اعتماد الهوية الوطنية، إذ من الضروري قيام الدولة والقوى السياسيَّة والحزبيَّة ذات النهج المعتدل ببذل الجهود من أجل تأسيس ثقافة سياسيَّة قائمة على الحوار والتواصل، والإقرار بحقيقة التنوع المجتمعي بأبعاده الدينية والقومية السياسيَّة، وإيجاد إيديولوجية وطنية تخلق الوعي بالهوية الوطنية العراقيَّة واعتماد مبدأ المواطنة والمساواة في التعامل مع كافة فئات المجتمع العراقي.

5. ترسيخ الثقافة الديمقراطية، حيث يفترض من الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني، ومراكز الدراسات والبحوث أنْ تقوم بنشر قيم الثقافة الديمقراطيَّة التي تنشد الاعتراف بالآخر المختلف، والمساواة والتسامح والشفافية وتأسيس قيم المواطنة.

- **List of sources**

(1) Ahmed Wahban, Political Underdevelopment and the Goals of Political Development: A New Vision of Political Reality in the Third World, 3rd edition, (Alexandria - Egypt: University House, 2004).

(2) Bassam Mohie Khudair, Social Justice in Iraq, 1st Edition, (Baghdad - Iraq: Friedrich Ebert-Stiftung, Jordan and Iraq Office, 2014).

(3) Thamer Kamel Muhammad, Modern Political Systems and Public Policies, A Contemporary Study in Power Management Strategy, 1st edition, Dar Majdalawi, (Amman - Jordan: for publication and distribution, 2004).

(4) Thana Fouad Abdullah, Mechanisms of Democratic Change in the Arab World, 2nd Edition, (Beirut - Lebanon: Center for Arab Unity Studies, 1997).

(5) Jawad Al-Hindawi, The Political System in the Light of the Iraqi Federal Constitution, Analytical Study, 1st Edition, (Beirut - Lebanon: Dar Al-Rafidain for Printing and Publishing, 2009).

(6) Khaled Hamid Hanoun, A Reading in the Law of Administration of the Iraqi State for the Transitional Period, in the book: Iraqi Constitutional Studies on Basic Topics for the New Iraqi Constitution, (United States of America: College of Law, DePaul University, 2005).

(7) Richard Hugot, Theory of Political Development, translated by: Hamdi Abdel Rahman, 1st Edition, (Amman - Jordan: University of Jordan Press, 2000).

(8) Shaker Al-Anbari, Consensual Democracy, Its Concept and Models, 1st Edition, (Baghdad - Iraq: Center for Strategic Studies, 2007).

(9) Abdul-Jabbar Ahmed Abdullah, Obstacles to Democracy in the Third World, 1st Edition, (Amman - Jordan: Al-Tali`ah Library, 2013).

(10) Abd al-Wahhab Hamid Rashid, Democratic Transformation in Iraq: Historical Legacies, Cultural Foundations, and External Determinants, 1st edition, (Beirut - Lebanon: Center for Arab Unity Studies, 2006).

(11) Omar Juma Omran, The Problematic Political Structure of Republican Regimes in the Arab Region, 1st edition, (Amman - Jordan: Dar Al-Jinan, 2013).

(12) Ghanem Jawad, Shiites and Democratic Transition, 1st Edition, (Damascus - Syria: Dar Al-Hasad, Damascus, 2011).

(13) Kawthar Abbas Al-Rubaie, The American withdrawal from Iraq and the equation of security and sovereignty, in: State-building strategy in Iraq

after the American withdrawal, (Baghdad - Iraq: House of Wisdom, 2011).

(14) Marina Sironfa, Constitutional Transformations in Iraq, translated by: Faleh Al-Omrani, 1st edition, (Baghdad - Iraq: Adnan Library, 2012).

(15) Articles 22, 25, and 26 of the Permanent Iraqi Constitution of 2005; Also see: Arab constitutions, a comparative study with international constitutional rights standards, International Institute of Law and Human Rights, 1st Edition, (United States of America: DePaul University Law Library, 2005).

(16) Nima Al-Abadi, and Abbas Wafi Al-Amiri, Obstacles to Democratic Transformation in Iraq, (Baghdad - Iraq: The Iraqi Institute for Dialogue of Thought, 2011).

(17) Atheer Idris Abdel-Zahra, The Reality of Building a Civil Democratic State in Iraq after 2003., PhD thesis, (Baghdad - Iraq: University of Baghdad, College of Political Science, 2006).

(18) Maha Jaber Salman Al-Rubaie, The Political System in Iraq, A Study of Consensual Democracy and Its Problems, Master Thesis, (Baghdad - Iraq: College of Political Science, Al-Nahrain University, 2011).

(19) Hisham Hikmat Abdel Sattar, The Problematic of Political Culture in the Arab World, PhD thesis, (Baghdad - Iraq: College of Political Science, University of Baghdad, 2003).

(20) Jaber Habib Jaber, "State and Identity Conflict in Iraq, the Problem of Democratic Transformation in Iraq", Scientific Symposium Papers, College of Political Science, University of Baghdad, Baghdad - Iraq, 2009.

(21) Raad Abdul Jalil Ali, “Institutional stagnation and its impact on the failure of political development,” a research published in the Journal of the College of Law and Political Science, Salah al-Din University, Baghdad - Iraq, 2011.